الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/6/DMA/1

الجمعية العامة

Distr.: General
3 December 2009
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة السادسة
جنيف، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر - ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ١٥(أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ٥/١*

دومينيكا

* لم تُحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية في الأمم المتحدة.

(A) GE.09-17399 281209 291209

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً – المقدمة والمنهجية

١- يتعهد كمنولث دومينيكا تعهداً تاماً بحماية وتعزيز حقوق الإنسان مثلما يدل على ذلك دستورها وتشريعاتها المحلية وانضمامها إلى معاهدات دولية ووجود وكالات وطنية ومنظمات غير حكومية.

٢- وهناك احترام عميق على نطاق واسع في مجتمع وحكومة دومينيكا لحقوق الإنسان التي ينص عليها الفصل الأول من دستور كمنولث دومينيكا. ويصون شعب دومينيكا بحرص الحريات الأساسية مثل الحق في التجمع والحق في الخطاب الحر والحق في المحاكمة العادلة.

٣- وترى حكومة دومينيكا أن التنمية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بإعمال حقوق الإنسان، إذ جعلت من الحق في التنمية حقاً أساسياً في حد ذاته كما يؤكد ذلك إعلان الحق في التنمية.

٤- وقد أُعد التقرير الوطني لكمنولث دومينيكا من أجل الاستعراض الدوري الشامل وفقاً للمبادئ التوجيهية العامة لإعداد المعلومات في إطار الاستعراض الدوري الشامل، الواردة في المقرر ١٠٢/٦ الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

٥- وكانت وزارة الشؤون الخارجية مسؤولة عن تنسيق الاجتماعات مع الوزارات ذات الصلة في الحكومة، ومع المنظمات غير الحكومية بغرض إصدار هذا التقرير النهائي.

ثانياً – معلومات أساسية عن البلد

ألف – الهيكل السياسي والاجتماعي

٦- تبلغ مساحة كمنولث دومينيكا، التي تقع شرق الكاريبي بين المقاطعتين الفرنسيتين وراء البحار، غواديلوب من الشمال ومارتينيك من الجنوب، ٧٥٤ كيلومتراً مربعاً (٢٩٠ ميلاً مربعاً). وقد حصلت على الاستقلال السياسي من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨. وهي عضو في عدد من المنظمات الدولية بما فيها الجماعة الكاريبية والكمنولث ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي ومنظمة الدول الأمريكية وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة العمل الدولية ومنظمة التجارة العالمية.

٧- واستناداً إلى تعداد عام ٢٠٠١، بلغ عدد سكان دومينيكا ٦٢٥ ٦٩ نسمة. ويشكل الأشخاص المنحدرون من أصل أفريقي، الذين كان أجدادهم عبيداً، أغلبية السكان في حين يشكل الشعب الأصلي، كالياغو، خمسة في المائة من السكان.

٨- وحصلت كمنولث دومينيكا على الاستقلال من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية في عام ١٩٧٨. وغداة الاستقلال، اختارت دومينيكا أن تصبح جمهورية برلمانية ديمقراطية وأن تبقى عضواً في الكمنولث.

٩- ودومينيكا ديمقراطية برلمانية تشكلت على غرار النموذج السياسي لويستمنستر (Westminister) من ثلاثة فروع حكومية، وهي الفرع التنفيذي والفرع التشريعي والفرع القضائي. ووفقاً لهذا النموذج، ينص الدستور على أن السلطة التنفيذية يُناط بها الرئيس الذي ينتخبه البرلمان، ويتقلد منصبه لمدة خمس سنوات. وينص النظام السياسي المتعدد الأحزاب على إجراء انتخابات عامة كل خمس سنوات. ويقوم الحزب الذي يحصل على أغلبية المقاعد في البرلمان بتشكيل الحكومة ويمكن أن يظل فيها لمدة خمس سنوات، ويجوز إعادة انتخابه. ويعين الحزب الفائز زعيماً يتولى منصب رئيس الوزراء ورئيس الحكومة.

١٠- ولدى دومينيكا هيئة تشريعية من مجلس واحد. ويتكون مجلس النواب من ٢١ ممثلاً منتخباً. ويمكن أيضاً انتخاب أو تعيين تسعة نواب. يعين الرئيس خمسة منهم بناءً على مشورة رئيس الوزراء ويعين هو أيضاً أربعة بناءً على مشورة زعيم المعارضة.

١١- وتُحدَّد مدة مجلس النواب بخمس سنوات يُحل عند نهايتها البرلمان من خلال إعلان يصدره الرئيس. ويجب إجراء انتخاب عام خلال الثلاثة أشهر التي تلي حل البرلمان.

١٢- ويتولى مجلس الوزراء الذي يرأسه رئيس الوزراء ويتألف من الوزراء الذين عينوا إدارة الهيكل التنفيذي للحكومة. ويرسم مجلس الوزراء السياسة العامة ويقوم بالمراقبة العامة للحكومة.

١٣- والسلطة القضائية هي فرع الحكومة الذي يضطلع بمسؤولية تنظيم قوانين الدولة وتحديد القضايا والنزاعات التي تنشأ في ظل هذه القوانين.

١٤- ولدى دومينيكا نظام فعال للحكومة المحلية منذ الخمسينات، ويتكون من مجلسين للمدينة (روزو وبورتسماوت)، ومجلس حضري واحد (كانفيلد)، و٣٧ مجلساً قروياً. ويُنظم قانونُ الحكومة المحلية نظام هذه الحكومة.

باء - الإطار القانوني والمؤسسي

١٥- إن دستور كمنولث دومينيكا هو القانون الأعلى في دومينيكا. وهو القانون الذي يحدد ويعرف صلاحيات وسلطة الأجهزة الرئيسية للدولة. ويجب أن تكون كافة القوانين الأخرى متفقة مع الدستور، وبخلاف ذلك يمكن إعلانها باطلة ولاغية. وينص الفصل ١ من الدستور الذي يكفل حماية الحقوق والحريات الأساسية على ما يلي:

"يحق لكل شخص في دومينيكا التمتع بالحقوق والحريات الأساسية، أي أن له الحق، أياً كان عرقه أو مكان منشأه أو رأيه السياسي أو لونه أو معتقده أو نوع

جنسه وذلك رهناً باحترام حقوق الآخرين وحرياتهم ومراعاة المصلحة العامة، في جميع الحقوق التالية:

(أ) "حياة الفرد وحريته وأمنه وحماية القانون؛

(ب) حرية الوجدان والتعبير والتجمع وتكوين الجمعيات؛

(ج) حماية حرمة المترل الشخصي وغيره من الممتلكات الشخصية والحماية من تجريد الشخص من ملكيته دون تعويض".

١٦- وينص الدستور أيضاً في الفرع ١٦(١٠) من الفصل الأول على أنه يجوز لأي شخص يدعي انتهاك أي من حقوقه الأساسية أن يرفع دعوى إلى المحكمة العليا من أجل الإنصاف. ويمكن الطعن أيضاً في أي قرار من قرارات المحكمة العليا أمام محكمة استئناف شرقي الكاريبي واللجنة القضائية لمجلس الملكة، إذا اقتضى الأمر.

١٧- ويضم هيكل المحاكم في دومينيكا ثلاثة مستويات للفصل في القضايا، وهي محكمة الصلح والمحكمة العليا ومحكمة استئناف شرقي الكاريبي.

١٨- وفي حالة اتهام أي شخص بارتكاب جريمة، وما لم تسحب التهمة، تحظى القضية بمحاكمة عادلة في غضون فترة معقولة أمام محكمة مستقلة ومحايدة منشأة بموجب القانون (الدستور، الفصل الأول، الفرع ٨(١)). ويمكن لأي شخص اللجوء إلى المحكمة العليا لإنصافه إذا كان يعتقد أن هناك انتهاكاً لحقوقه وحرياته. ويجوز للمحكمة العليا إصدار إعلانات وأوامر إلى جانب أوامر قضائية وإعطاء توجيهات قد تراها مناسبة.

١٩- ولعقد محاكم الصلح في الدولة يكون هناك رئيس للقضاة ويمكن تعيين قضاة آخرين مثله من حين لآخر. ويضطلع القاضي بولاية الفصل في القضايا الجزئية والمدنية معاً، إلى جانب إجراء التحريات الأولية.

٢٠- وتمارس محكمة استئناف شرقي الكاريبي اختصاص الاستئناف في الأحكام الصادرة عن المحكمة العليا ومحاكم الصلح وتستأثر بولاية وصلاحيات سماع دعاوى الاستئناف في القضايا المدنية والجنائية والبت فيها. وتعقد محكمة الاستئناف جلسات دورية في دومينيكا سنوياً. ومحكمة الاستئناف النهائي في دومينيكا هي اللجنة القضائية لمجلس الملكة للمملكة المتحدة. كما اعترفت دومينيكا بالاختصاص الأصلي لمحكمة العدل الكاريبية، أي تفسير معاهدة شاغاراماس بصيغتها المعدلة. وتحكم هذه المعاهدة إدارة الجماعة الكاريبية، بما فيها السوق والاقتصاد الموحدان التابعان لها.

٢١- وتحظى الحقوق الأساسية في دومينيكا بتغطية جد واسعة في دستور وقوانين كمنولث دومينيكا.

٢٢- ودومينيكا طرف أيضاً في الاتفاقيات الدولية الرئيسية المتصلة بالاتجار في الأشخاص وتهريب المهاجرين ومركز اللاجئين واتفاقيات العمل الدولية واتفاقيتي لاهاي بشأن التبني واختطاف الأطفال على الصعيد الدولي، واتفاقيتي البلدان الأمريكية بشأن إعادة الأطفال على الصعيد الدولي وتبني القصَّر وغيرها من معاهدات القانون الإنساني الدولي مثل اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولات الملحقة بها.

٢٣- ويتألف الهيكل الأساسي لحقوق الإنسان في دومينيكا من الجوانب القانونية والمؤسسية على السواء. وتشمل الجوانب القانونية الضمانات المكرسة في الدستور، وأحكام قوانين كمنولث دومينيكا والتزاماتها الدولية. ومن حيث الجوانب المؤسسية، تُمنح مسؤوليات للكيانات الحكومية وغير الحكومية على السواء. ووزارة التنمية الاجتماعية والإعلام وقضايا الجنسين والثقافة هي الأكثر نشاطاً على الصعيد الحكومي وتستخدم نهجاً قائماً على الحقوق في أداء الخدمات الاجتماعية وحماية المجموعات الضعيفة. وفي حين تضطلع هذه الوزارة بالمسؤولية البارزة المتمثلة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، فإن للعديد من الوزارات الأخرى ولايات تؤثر في التمتع بهذه الحقوق والحريات الأساسية بما فيها الوزارات المسؤولة عن التعليم والصحة والسكن والتنمية الحضرية والشباب والرياضة والتنمية الاقتصادية والعمل والأمن القومي.

٢٤- وأُنشئت إدارة الشؤون الداخلية للشرطة من أجل تيسير التحقيق الشفاف في أعمال أفراد الشرطة، وفي شكاوى المواطنين وتوفير سبيل لإنصاف المتضررين من الأفعال غير المشروعة التي ترتكبها الشرطة.

٢٥- وساهم عمل المنظمات غير الحكومية في دومينيكا بشكل كبير في تقدير المجتمع المدني لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في دومينيكا. فقد عززت الرابطة الوطنية للمنظمات غير الحكومية، المنشأة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، تعزيزاً فعالاً الحقوق المتعلقة بتكوين جمعيات حرة ودور المجتمع المدني في الحكم الوطني. ومجلس دومينيكا الوطني المعني بالمرأة هو المنظمة غير الحكومية الرائدة التي تدافع عن حقوق المرأة وترصد التقيد بالالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٢٦- ووضعت وزارة الشؤون القانونية، بشراكة مع منظمة دول شرق البحر الكاريبي، برنامجاً رائداً للمساعدة القانونية في عام ٢٠٠٣ يقدم الخدمات الاجتماعية إلى الأسر والأفراد المهمشين. ويغطي هذا البرنامج، الممول الآن تمويلاً كاملاً من الحكومة، ٦٠٠ مستفيد سنوياً. ولديه سجل للمتابعة جدير بالإعجاب وهناك تزايد سريع للطلب على خدماته. وبسبب الموارد المالية المحدودة، لم يستطع البرنامج زيادة عدد موظفيه القانونيين المهنيين على اثنين هما الموجودين أصلاً، وانحصر وصوله إلى المجتمعات المحلية خارج العاصمة انحصاراً شديداً بسبب وسائل النقل المحدودة. وقد كُلل برنامج الوزارة لتثقيف الجمهور ببعض

النجاح في مجال إذكاء الوعي العام بحقوق الإنسان والتشريعات الأساسية عن طريق سلسلة تثقيفية بعنوان "أنت والقانون".

ثالثاً – تعزيز وحماية حقوق الإنسان

ألف – حقوق المرأة

٢٧- لقد أحرزت دومينيكا تقدماً جديراً بالثناء من حيث النهوض بحقوق المرأة وتعزيزها، وتعميم قضايا الجنسين، وتمكين المرأة بشكل عام. وتمسكاً بالتزامات دومينيكا بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية البلدان الأمريكية للمعاقبة على العنف ضد المرأة والقضاء عليه (اتفاقية بيليم دو بارا) وغيرها من الاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها دومينيكا، كانت حكومات متتالية استباقية في ضمان المساواة وعدم التمييز في معاملة المرأة.

٢٨- وينسق مكتب قضايا الجنسين التابع لوزارة التنمية الاجتماعية والثقافة وقضايا الجنسين والإعلام الوفاء بالالتزامات المنبثقة عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية بيليم دو بارا.

٢٩- ويحظر دستور كمنولث دومينيكا التمييز على أساس نوع الجنس ويكفل المساواة بموجب القانون والحماية القانونية على قدم المساواة. كما صدقت دومينيكا على عدد من الاتفاقيات الدولية، مبرزة تعهدها بالقضاء على جميع أشكال التمييز على أساس نوع الجنس. وتشمل هذه الاتفاقيات ما يلي:

- اتفاقية حقوق الطفل، ١٩٩٠؛ والبروتوكول الاختياري الملحق بها المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة؛ والبروتوكول الاختياري الملحق بها المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٩٣)
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٩٣)
- اتفاقية البلدان الأمريكية للمعاقبة على العنف ضد المرأة والقضاء عليه (اتفاقية بيليم دو بارا)
- الاتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق والممارسات الشبيهة بالرق.

٣٠- وتماشياً مع العادات القانونية لبلدان الكاريبي الناطقة باللغة الانكليزية، لا تُدمج الاتفاقيات تلقائياً في التشريعات المحلية بعد التصديق عليها. بيد أن هناك إجراءات تشريعية اتُخذت من أجل القضاء على التمييز المباشر وغير المباشر، وهي:

- **قانون الحماية من العنف المترلي لعام ٢٠٠١**
- **قانون عقد العمل** الذي يجسد مبدأ المساواة بين الرجال والنساء ويحظر الفروق في معدلات الأجور مقابل العمل نفسه على أساس نوع جنس العامل
- **قانون الضمان الاجتماعي** الذي ينص على إجازة للأمومة مدتها ١٢ أسبوعاً. ويحق الآن للعمال الذكور أيضاً في القطاع الخاص أخذ إجازة الأبوة عملاً باتفاق مبرم بين النقابة الرئيسية والحكومة وموقع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨
- تعديل **قانون تسجيل صكوك الملكية** لتيسير نقل الملكية بين الزوجين بتكلفة منخفضة. وقد أعطى هذا دفعة كبيرة لملكية النساء المتزوجات.
- قانون الجرائم الجنسية لعام ١٩٩٨

٣١- تشارك دومينيكا أيضاً في مشروع منظمة دول شرق البحر الكاريبي الخاص بالإصلاح التشريعي لقانون الأسرة والعنف المترلي، الذي يسعى إلى مواءمة قانون الأسرة مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل، وتضم التشريعات النموذجية قيد النظر مشاريع قوانين بشأن نفقة الأطفال والعنف المترلي ومركز الطفل ورعايته وتبني الأطفال.

٣٢- وبغض النظر عن الإطار التشريعي والسياسي، فإن عدم المساواة ما زال مستمراً في الممارسات الثقافية. ويتجلى هذا في ضعف المرأة أمام العنف القائم على نوع الجنس وفيروس نقص المناعة البشرية والعبء غير المتكافئ فيما يخص رعاية الأطفال والمستويات العالية للأسر التي ترأسها نساء والمشاركة المحدودة للمرأة في اتخاذ القرارات السياسية على المستويات العليا. وفي جميع هذه المجالات، تواصل الحكومة اتخاذ تدابير لمواجهة الممارسات الثقافية التمييزية.

٣٣- وقد استُكملت سياسة وطنية خاصة بقضايا الجنسين في عام ٢٠٠٦ وصدق عليها مجلس الوزراء في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق الإنصاف والمساواة بين الجنسين عن طريق القضاء على التمييز ضد المرأة في المجالات السياسية المتعلقة بالصحة والتنمية الاقتصادية والظروف المؤدية إلى العنف والتعليم والتدريب على المهارات والسلطة واتخاذ القرارات.

٣٤- ولمواجهة العنف القائم على نوع الجنس، ركزت الحكومة على إصلاح القانون، وتدريب الشرطة وتقديم الخدمات الاجتماعية إلى الناجين من العنف المترلي ووضع بروتوكولات لجمع البيانات وتثقيف الجمهور من خلال وسائط الإعلام والمسرح الشعبي

وحلقات العمل الشعبية. وأُنجز هذا العمل بالتعاون مع المنظمات النسائية غير الحكومية والنقابات والمؤسسات الدينية.

٣٥- وفي مجال الإصلاح القانوني، ينص قانون الجرائم الجنسية على أن تعقد جميع المحاكمات المتصلة بالجرائم الجنسية في جلسات مغلقة ما عدا في مرحلة إصدار الحكم؛ ويكفل عدم التعريف بهوية المدعي والمتهم خلال المحاكمة وبعدها، بالرغم من أن هذا يسقط في حالة المتهم بعد إصدار الحكم. وقد ألغي وجوب التنبيه إلى التثبت من صحة الأدلة، كما ألغي دليل السمعة أو السيرة الجنسية للمدعي وليس للمتهم، ما لم يُقدم طلب خاص على هذا الدليل من أجل التصريح به لأغراض محاكمة عادلة. ويسمح هذا القانون أيضاً بقبول الأدلة المسجلة بالفيديو فيما يخص القصّر. ويجوز أن تقدم هذه الأدلة ليس فقط من جانب ضحية بل أيضاً من جانب شاهد طفل على اعتداء جنسي.

٣٦- ويسمح قانون الحماية من العنف المترلي لعام ٢٠٠١، الذي يعطي تعريفاً واسعاً لمصطلح "الإساءة"، بمجموعة من أوامر الحماية التي تصدر لضمان سلامة الأزواج أو الأزواج السابقين (سواء كانوا متزوجين أو متعاشرين حسب القانون العرفي)، والأشخاص الذين كانوا على علاقة حميمة حتى إن لم يكن لديهم مكان إقامة مشترك أو أطفال مشتركين. وتشمل هذه الأوامر عدم الإزعاج والإبعاد والشغل والحيازة. ويمكن هذا القانون المحكمة من منح مجموعة من أشكال المعونة المالية بما فيها النفقة المؤقتة لصالح صاحب الدعوى أو أي طفل. وينص القانون على أن تستجيب الشرطة لكل شخص يقدم شكوى بشأن العنف المترلي، سواء كان ضحية أم لا. ويضع القانون أيضاً سجلاً للعنف المترلي يحتفظ به رئيس الشرطة.

٣٧- وأنشأت الحكومة أيضاً وحدة لمنع الاعتداء على الأطفال. ومن المفروض أن تُحال جميع قضايا الاعتداء الجنسي على الشرطة. وبالإضافة إلى ذلك، مكن وضع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالاعتداء على الأطفال من التطوير المستمر للتعاون الوثيق بين الوكالات من أجل حماية الأطفال ومعاقبة الجناة.

٣٨- وما زال هناك الكثير من العمل الذي ينبغي القيام به لتعزيز القوانين المتصلة بمنع العنف القائم على نوع الجنس. ومما يثير القلق بشكل كبير هو الافتقار إلى آليات الإنفاذ في هذه التشريعات. وهناك إقرار بالحاجة إلى مواصلة مراجعة القوانين المتعلقة بالعنف المترلي والجرائم الجنسية لمعالجة هذا القصور، وقضايا أخرى مثل الاغتصاب في إطار الزواج، والاعتداء الجنسي على القصّر البالغين أكثر من ستة عشر عاماً.

باء – حقوق الطفل

٣٩- تواصل دومينيكا، التي وقعت على اتفاقية حقوق الطفل في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ وصدقت عليها في ١٣ آذار/مارس ١٩٩١، إيلاء الاهتمام اللازم لحقوق الطفل. وتضطلع اللجنة المعنية بحقوق الطفل بالمسؤولية المزدوجة المتمثلة في إسداء المشورة للحكومة بشأن القضايا المتعلقة بحقوق الطفل ورصد التقيد بالالتزامات التي تنص عليها الاتفاقية المذكورة.

٤٠- وأُنجز عدد من البرامج والأنشطة من أجل إعمال الاتفاقية. ومن حيث السياسة العامة، سيوضع بروتوكول للتحقيق المشترك بين الشرطة والخدمات الاجتماعية في قضايا الاعتداء على الأطفال. وفيما يخص الإطار التشريعي، تخطط الحكومة لإصدار التشريعات النموذجية الخاصة بالأسرة التي صاغتها وحدة الشؤون القانونية التابعة لمنظمة دول شرق الكاريبي. وتشمل مشاريع القوانين المستعرضة مشروع قانون مركز الطفل ومشروع قانون تبني الأطفال. وقانون الأطفال والشباب هو واحد من التشريعات التي تستهدف إدماج أحكام معينة من اتفاقية حقوق الطفل في التشريعات المحلية.

جيم – الاتجار بالأشخاص

٤١- في عام ٢٠٠٣، أصدرت حكومة كمنولث دومينيكا تشريعات ضد الاتجار بالبشر. وينص الفرع ٢٧(ب) من قانون الهجرة وجوازات السفر في الفصل ١٨:٠١ من قوانين دومينيكا المنقحة بالصيغة التي عدلها بها القانون رقم ١٩ لعام ٢٠٠٣ على أن توجه تهمة ارتكاب جريمة الاتجار بالبشر للشخص الذي يساعد أي شخص آخر في الدخول إلى دومينيكا أو الخروج منها بطريقة غير شرعية. ويُعرض أي شخص يدان بارتكاب هذه الجريمة لغرامة قدرها مائة ألف دولار أو السجن لمدة سبع سنوات أو للغرامة والسجن معاً.

٤٢- ويجرم أيضاً القانون المذكور أعلاه الدخول إلى دومينيكا أو مغادرتها من مكان غير موانئ الدخول المعتمدة. ويشمل القانون أيضاً الأشخاص الذين يقومون بمساعدة شخص آخر أو تحريضه أو تسهيل الأمور له أو دعمه بأي شكل من الأشكال أو تشجيعه لكي يرتكب هذه المخالفة، ويتعرض مثل هؤلاء الأشخاص عند إدانتهم لغرامة قدرها خمسة وعشرون ألف دولار أو السجن لمدة ثلاث سنوات.

٤٣- ويشكل الاتجار بالبشر جريمة تستوجب تسليم مرتكبيها. وحتى الآن لم تكن هناك أية إدانات بارتكاب هذه الجريمة في دومينيكا.

دال – الثقافة

٤٤- يكفل الدستور حق المشاركة في الحياة الثقافية ويكرس هذا الحق قانون الثقافة لعام ١٩٨١.

٤٥- وقد اعتمد مجلس الوزراء سياسة ثقافية وطنية في أيار/مايو ٢٠٠١. وتقر هذه السياسة بثراء وتفرد تراث دومينيكا الثقافي وتضع إطاراً مكوناً من ١٤ نقطة لجعل الثقافة قطاعاً ناجحاً. ويمارس المجلس الثقافي الوطني مهمة الإشراف على حماية وتعزيز ثقافة دومينيكا.

٤٦- ودومينيكا عضو في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ولديها لجنة وطنية نشطة تابعة لليونسكو. كما أنها دولة طرف في العديد من اتفاقيات اليونسكو المتعلقة بالثقافة منها اتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي، واتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي، واتفاقية التراث العالمي، والاتفاقية الدولية لحماية المؤدين ومنتجي التسجيلات الصوتية والمنظمات الإذاعية. وفي عام ١٩٩٧، أدرجت حديقة مورن تروا بيتون الوطنية في دومينيكا في قائمة مواقع التراث العالمي لليونسكو.

٤٧- وتقوم إدارة الثقافة، بالتعاون مع وزارة التعليم، بأنشطة رائدة لإدماج التنمية الثقافية في عدد من المدارس في دومينيكا بغية إدماجها مستقبلاً في جميع المؤسسات التعليمية على المستويات الابتدائي والإعدادي والعالي.

هاء – الشيخوخة وكبار السن

٤٨- إن اعتراف الأمة الجوهري بكبار السن مؤكد في إطار الحقوق والحريات الأساسية التي يجب أن يتمتع بها جميع المواطنين على النحو المكرس في دستور كمنولث دومينيكا. وحسب التعداد الوطني لعام ٢٠٠١، يشكل الأشخاص المسنون ١٣,٤ في المائة من السكان المسجلين البالغ عددهم ٦٢٥ ٦٩ نسمة.

٤٩- وفي عام ١٩٩٩، اعتمد مجلس الوزراء سياسة وطنية بشأن الشيخوخة. ويمارس مجلس دومينيكا المعني بالشيخوخة، الذي أسس في عام ١٩٩٣، مهمة الإشراف على تنفيذ السياسية الوطنية المذكورة، ويسدي المشورة ويقدم المدخلات لرسم السياسة الحكومية.

٥٠- ودعمت الدعوة القوية للحكومة في مجال تعميم أسس الرعاية الكاملة لكبار السن، بدء برنامج رائد يحمل اسم "برنامج نعم إننا مهتمون". وهو نظام لدور العجزة والرعاية القائمة على المجتمع المحلي. ويسعى إلى الاندماج مع حياة ومتطلبات كبار السن بأسلوب متسق، داعياً إلى التآزر والتعاون على نحو أفضل بين العديد من الجهات المقدمة للخدمات.

٥١- وفي عام ٢٠٠٧، أعلنت الحكومة عن السياسة العامة للرعاية الصحية المجانية لصالح الأشخاص البالغين أكثر من ٦٥ سنة وما فوق ولصالح الشباب البالغين ١٨ سنة وما أقل. وبعد إجراء استعراض، قررت الحكومة في عام ٢٠٠٨ تخفيض سن الأشخاص الذين يمكنهم الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية المجانية من ٦٥ إلى ٦٠ سنة.

واو - حقوق السجناء

٥٢- يشمل نزلاء سجن ستوكفارم السجناء المتهمين والمحكوم عليهم على السواء. وقد تلقى موظفو السجن التدريب في مجال إعادة التأهيل، وفكرة عن مهارات إسداء المشورة التي يقدمونها إلى المحتجزين.

٥٣- وتواصل الحكومة تحسين المرافق في سجن ستوكفارم. واستُكمل مجمع جديد من الزنزانات في عام ٢٠٠٨. وأُنشئت مرافق منفصلة خاصة بالجناة الأحداث، ووضع برنامج للتدريب على المهارات لصالحهم. وزُوّد السجن بمركبتين جديدتين ويجري وضع اللمسات الأخيرة على خطط ترمي إلى تحسين الأمن من أجل الحفاظ على سلامة السجن. ووُظف أربعة عشر موظفاً مساعداً إضافياً، كما تم بناء مخبز جديد ومرافق للطبخ.

٥٤- وبموجب الفصل ١٢:٣٤ من قانون مدرسة التدريب الحكومية تولي حكومة دومينيكا اهتماماً كبيراً لنشر المهارات لشمل الجناة الشباب. وجرى التحضير لإنشاء لجنة خاصة للمشاريع قصد تنسيق الأنشطة المتصلة بتأسيس مدرسة لتدريب الجناة الشباب. وقد جرت مناقشات وحددت الأرض من أجل توفير المرافق الكافية.

رابعاً - التحديات والأوليات

ألف - فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٥٥- كانت أول حالة من حالات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أُبلغ عنها في دومينيكا حالة آتية من الخارج وقد شُخصت في عام ١٩٨٧. وعلى مدى العشرين سنة الماضية، اتجهت دومينيكا نحو وباء عام ينتشر بنسبة ٠,٧٥ في المائة. وتشير الإحصاءات الحالية إلى أنه من عام ١٩٨٧ إلى عام ٢٠٠٨ بلغ العدد التراكمي للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ٣٤٢ حالة في المجموع. وحتى اليوم، يمثل الذكور في الفئة العمرية ٢٥-٤٤ سنة ٧١,٢ في المائة من السكان المصابين بالفيروس.

٥٦- وفي عام ٢٠٠٣، وُضعت خطة استراتيجية وطنية بعنوان "توسيع الاستجابة وجني المنافع"، من أجل الاستجابة لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في دومينيكا.

واسترشدت الاستجابة بمبدأ أن حياة كل فرد من الأفراد غالية وثمينة ولهذا تُبذل جميع المحاولات للحفاظ على رفاه الفرد بغض النظر عن وضعه الصحي أو ميوله الجنسية أو غير ذلك من السمات الشخصية. وبناءً على هذا المبدأ، ترتكز الاستجابة على توفير العلاج والرعاية للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وسبل الوقاية من انتقال الفيروس (بين عامة السكان والسكان الضعفاء ومن الأم إلى طفلها). وفي عام ٢٠٠٨، أفادت وحدة الإعلام الصحي بأن هناك تراجعاً كبيراً في عدد الوفيات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

٥٧- وفي عام ٢٠٠٤، تلقت وزارة الصحة والبيئة منحة بداية سريعة من إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة من أجل تنفيذ برامج الوقاية الواردة في الخطة الاستراتيجية الوطنية. ويسرت هذه المنحة رفع مستوى الرعاية والعلاج في دومينيكا من خلال توفير العلاج الفعال والمجاني بمضادات الفيروسات الرجعية وغيره من أشكال الرعاية المتخصصة لجميع الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. ويتاح أيضاً العلاج الوقائي لضحايا الاغتصاب وللوقاية من الانتقال الرأسي.

٥٨- وساهمت أيضاً منحة الصندوق العالمي لمكافحة السل والملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الاستجابة الواسعة النطاق. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أتاحت وزارة الصحة المشورة واختبار الكشف فيما يخص فيروس نقص المناعة البشرية بالمجان لعامة السكان. وجرى هذا في إطار جهود لتكميل الدورات التثقيفية الحالية التي تقدم في مواقع الرعاية السابقة للولادة وأماكن العمل والمدارس ومنظمات المجتمع المحلي. وقد دُرّب ما مجموعه ١٥٠ شخصاً يقومون بإسداء المشورة واختبار الكشف ويمكن الوصول إليهم من خلال المقاطعات الصحية السبع الموجودة في جميع أنحاء الجزيرة.

٥٩- ومن خلال الجهود التعاونية لشراكة بلدان منطقة البحر الكاريبي بشأن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والبرنامج الوطني للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تلقت سبع وعشرون منظمة المساعدة التقنية من أجل تنفيذ برنامج لمكان العمل بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. والهدف الرئيسي من هذا البرنامج هو زيادة المعارف في صفوف السكان العاملين والتشجيع على إجراء اختبار الكشف المتعلق بالفيروس كشكل من أشكال الوقاية.

٦٠- وأنشأ أيضاً البرنامج الوطني للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز صلات مع صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل تسهيل إتاحة عوازل يستعملها الإناث كوسيلة للوقاية من الفيروس. وعن طريق المساعدة التقنية التي قدمها صندوق الأمم المتحدة للسكان، عُززت برامج العوازل في البلد ودُرب جميع مقدمي الرعاية الصحية على تقديم المعلومات بشأن استخدام عوازل الإناث. كما أنشأ البرنامج شراكات مع المنظمات غير الحكومية المحلية ومنظمات المجتمع المحلي، بما فيها جمعية دومينيكا لتنظيم الأسرة ومجلس دومينيكا

المسيحي وكهنوت شريان الحياة ومنظمة "الحياة تسير" والمجلس الوطني للشباب والصليب الأحمر في دومينيكا، لتنفيذ حملات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية. وصُممت استراتيجيات للإعلام والتثقيف والاتصالات من أجل مخاطبة مختلف فئات السكان المستهدفين. واستُخدمت لوحات إعلانية ومواد مطبوعة وبرامج إذاعية وتلفزيونية للوصول إلى السكان الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، والشباب (في المدارس وخارجها)، والسجناء، والمشتغلين بالجنس لأغراض تجارية، على أمل أن تساهم في التأثير في سلوكهم.

٦١- وبدأت وزارة الصحة في عام ٢٠٠١ برنامجها الخاص بالوقاية من انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل للحد من خطر نقل الأمهات الحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز هذا الفيروس إلى مواليدهن.

٦٢- وتتشابه التحديات التي تواجه جميع البرامج الوطنية الرامية إلى التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتستمر مسألة الاستدامة في تهديد السير قدماً من أجل الاستجابة الموسعة. فعند انتهاء مشروع الصندوق العالمي، ستواجه حكومة دومينيكا شأنها شأن غيرها من دول شرق الكاريبي، تحدي استحداث الآليات اللازمة لاستيعاب تكلفة برامج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

باء - الشباب

٦٣- يبين تعداد عام ٢٠٠١ أن ٤٥,٤ من سكان دومينيكا تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة.

٦٤- وتقر دومينيكا بأن تنمية الشباب أساسية بالنسبة للتنمية الوطنية بشكل عام. وترتكز العملية الخاصة بتوظيف الشباب في دومينيكا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية واعتماد خطة عمل الكمنولث لتمكين الشباب. وتسعى برامج تنمية الشباب في دومينيكا إلى تحقيق "تعميم قضايا الشباب" وهو نهج منتظم يتعلق بإدماج قضايا الشباب في عمل جميع أصحاب المصلحة.

٦٥- وتتجلى أولويات دومينيكا بشأن قضايا الشباب في زيادة الاستثمار في الشباب واستحداث نهج متكامل لتعزيز مشاركة الشباب في التخطيط الإنمائي الوطني. وتركز الاستراتيجية الوطنية للشباب على ما يلي:

- مشاركة الشباب على مستويات مختلفة من الحكومة، من مستوى المجتمع المحلي إلى البرلمان الوطني.
- تعزيز قدرات الشباب على اتخاذ القرار من خلال برامج تطوعية مثل المخيم اليومي الصيفي والقيادة التطوعية للمجتمع المحلي، وما إلى ذلك.

- تعزيز الوصول بشكل أفضل إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال إنشاء مراكز للاتصال عن بعد والمزيد من التدريب للشباب على استخدام الحاسوب وصيانته والمزيد من المناهج المدرسية.
- اتخاذ وتنفيذ تدابير من شأنها تعزيز المشاركة الاقتصادية للشباب من خلال صندوق دومينيكا الاستئماني لمشاريع الشباب، ووحدة تطوير المشاريع الصغيرة وغيرها من البرامج التي تعزز نهجاً متكاملاً للتطوير الذاتي والمشاريع الصغيرة.
- تمكين الشباب عن طريق خلق بيئة داعمة تسمح لهم بالاختيار والوصول إلى المعارف والمعلومات والمهارات؛ ومن أمثلة ذلك برنامج تدريب الشباب على المهارات، وتعميم التعليم الإعدادي.
- تعزيز البرامج الوطنية لإشراك الشباب في القضايا الصحية والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي ومراقبة هذه الأمراض؛ ومن أمثلة ذلك تثقيف الأقران ومشورة الأقران.

٦٦- وتشمل التحديات في مجال تنمية الشباب ما يلي:

- عدم القدرة على تخصيص الموارد الكافية المناسبة وتوفير الإطار القانوني والإداري الداعم لجميع القطاعات ذات الصلة من أجل تنمية الشباب.
- إجراء استعراض وطني وتحديث السياسة الوطنية للشباب وخطة العمل الاستراتيجية في الوقت المناسب.
- استحداث الآليات اللازمة لتعميم منظور شبابي في جميع المجالات السياسية ذات الصلة بما في ذلك تشكيل لجنة مشتركة بين الوزارات معنية بالشباب كما جاء في السياسة الوطنية للشباب.

جيم - الحكم الرشيد

٦٧- قدمت الحكومة في عام ٢٠٠٣ مشروع قانون نزاهة الوظيفة العامة إلى البرلمان بغرض التأكد من أن الموظفين في القطاع العام يقدمون الخدمات إلى شعب دومينيكا بنزاهة واستقامة وشفافية ومسؤولية. وبدأت اللجنة ذات الصلة العمل في الأول من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وإن تنفيذ قانون نزاهة الوظيفة العامة لدليل ملموس على تعهد الحكومة بالحكم الرشيد. وبعد إدراك عيوب في التشريع، يخضع القانون حالياً لعملية مراجعة.

٦٨- وقد عُززت مشاركة المواطنين بنشاط في تنمية دومينيكا كعنصر أساسي من عناصر نظام حكمها الديمقراطي. وعلى مدى أكثر من قرن، حظيت دومينيكا بنظام قوي للحكومة

المحلية عزز عادة طال عهدها تتمثل في اللامركزية السياسية التي شجعت الاستقلال المحلي والمشاركة الشعبية في عملية اتخاذ القرارات في البلد.

٦٩- وقد تطور نظام الحكم المحلي في دومينيكا، الذي استُحدث خلال فترة الحكم البريطاني المباشر، على مدى السنوات من مجلس انفرادي في العاصمة إلى شبكة تتألف من إحدى وأربعين سلطة محلية تتألف بدورها من ثلاثة مكاتب بلدية، ومجلس مدينة روزو ومجلس مدينة بورتسماوت والمجلس الحضري لكانفيلد. وهناك أيضاً مجلس الكاريب وسبعة وثلاثون مجلساً قروياً. وقد أُنشئ كل مجلس من هذه المجالس في ظروف مختلفة على مدى ١٠٠ سنة من وجود الحكم المحلي في دومينيكا. وتعمل هذه السلطات المحلية كقنوات تؤثر من خلالها الحكومة المركزية بمدخلاتها السياسية وبرامجها ومشاريعها ومعلوماتها في المجتمعات المحلية. وبموازاة مع ذلك، فهي تقدم أيضاً الوسائل التي يمكن أن تُنقل بها مدخلات المجتمع المحلي بطريقة مؤسسية إلى الحكومة المركزية. وتساعد هذه العملية، بمجرد أن تبدأ آلية استقاء المعلومات عملها بشكل تشغيلي، في الحفاظ على الاستقرار وتطوير إدارة الدولة. وهي أهم سلاح "شعبي" تستخدمه الحكومة داخل نظام ديمقراطي.

دال - حقوق الشعب الأصلي

٧٠- إن حقوق شعب دومينيكا الأصلي، كالياغو، مكرسة في الدستور وقانون محمية الكاريب لعام ١٩٧٨. ويعيش شعب كالياغو في إقليم الكاريب الذي تبلغ مساحته ٨٠٠ ٣ أكر ويتسم بنظام حيازة الأرض بطريقة اشتراكية، ويحكمه زعيم الكاريب ومجلس الكاريب.

٧١- ويتمثل أحد الأمور الأساسية لزخم التنمية في دومينيكا في التركيز الخاص على النهوض بشعوبنا الأصلية. وفي الأمم المتحدة، كانت دومينيكا صامدة في دعمها لإعلان حقوق الشعوب الأصلية وكانت ثابتة في دعمها لمنتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية.

٧٢- وقد قامت حكومة دومينيكا بمبادرات مهمة لتحسين التنمية الاجتماعية لصالح شعب كالياغو الأصلي. وأنشئت وزارة شؤون الكاريب بشكل رسمي في عام ٢٠٠٥. وساهم إنشاؤها والتوجه السياسي للوزير المكلف بها، سعادة السيد كيلي غرانو، العضو المنتخب في البرلمان لإقليم الكاريب، في زيادة الاهتمام الذي توليه الحكومة لتنمية شعب كالياغو تنمية شاملة. وعلى مدى العشر سنوات الأخيرة، استهدفت استثمارات مهمة تحسين السكن في إقليم الكاريب. وشمل هذا بناء مساكن جديدة للأشخاص الأكثر ضعفاً وعمليات إصلاح المساكن الموجودة عند الاقتضاء وإنشاء صندوق للبناء يتيح التمويل بشروط تيسيرية لموظفي القطاع العام في إقليم الكاريب. وتشمل الأعمال الأخرى المتصلة بالهياكل الأساسية تحسين الإمداد بالمياه وبناء مرفق للترفيه. وفي مجال التعليم، هناك أعمال بناء جارية في مرفق حديث للمدرسة الابتدائية، في حين أن العديد من شباب كالياغو

يحظون الآن بالمساعدة في مجال التدريب على مستوى التعليم العالي في مؤسسات داخل دومينيكا وخارجها. وساهمت مشاريع الهياكل الأساسية في رفع مستويات توظيف شعب كالياغو.

هاء – الأشخاص ذوو الإعاقة

٧٣- تماشياً مع الحكم الدستوري الذي يكفل الحماية من التمييز، تعهدت حكومات متتالية على نحو متسق بالإدماج الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع. وأحد العناصر الأساسية لهذا التعهد هو الالتزام بإذكاء الوعي العام بحقوق واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وأهمية الإقرار بأن لهم حقوقاً متساوية بموجب الدستور والقوانين المتصلة بحقوق الإنسان.

٧٤- ووقعت الحكومة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧. وقد أُجريت مشاورة أولية مع الجهة الرئيسية التي تدافع عن حقوق المعوقين، وهي رابطة دومينيكا للأشخاص المعوقين، ومع غيرها من أصحاب المصلحة الأساسيين لإطلاع المنظمات المعنية بالتنفيذ على الالتزامات التي تنص عليها الاتفاقية ولتقييم مدى استعداد البلد لتنفيذها. ومن المزمع إجراء المزيد من المناقشات من أجل التصديق على الاتفاقية.

٧٥- وتقدم مدرستان في دومينيكا برامج تعليمية هادفة للأطفال المعوقين. وهي مدرسة ضعاف السمع، الممولة من الحكومة، ومركز ألفا وهو مدرسة ممولة من القطاع الخاص وخاصة بالمعوقين ذهنياً الذين يتلقون بعض المساعدة من الحكومة. ويبقى تعليم الأطفال ذوي الإعاقة تحدياً كبيراً في دومينيكا بما أن العديد من الأطفال المعوقين الموجودين خارج العاصمة ما زالوا خارج نطاق الاستفادة من التعليم.

واو – التعليم

٧٦- تتعهد حكومة دومينيكا بضمان الحق لكل مواطن من مواطني دومينيكا في التعليم الجيد. وينظم النظامَ التعليمي قانونُ التعليم لعام ١٩٩٧، الذي ينص على إلزامية التعليم بالنسبة لأي شخص يبلغ من العمر ما بين خمس سنوات وخمس عشرة سنة. وقد وفرت دومينيكا التعليم الإعدادي للجميع.

٧٧- وسمح توفير التعليم الإعدادي للجميع لكل طفل بالحصول على تعليم إعدادي. وكان هناك إقرار بأن تعميم التعليم الإعدادي يحتاج في الوقت نفسه إلى تعزيز قدرات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الطلاب.

٧٨- وقد استُكملت اللوائح المتعلقة بالتعليم وهي الآن شبه جاهزة لعرضها على مجلس الوزراء. وستوضح هذه اللوائح أحكام قانون التعليم لعام ١٩٩٧ وستقدم التفاصيل اللازمة. ومن المتوقع أن تكون هذه اللوائح، بعد الموافقة عليها رسمياً، بمثابة أداة حيوية لتفسير أحكام قانون التعليم لعام ١٩٩٧.

٧٩- وهناك اعتراف واسع النطاق بالحاجة إلى ضمان وضع سياسات وبرامج واستراتيجيات واضحة ترمي إلى زيادة السعة المكانية وفعالية التعلم والمناخ الاجتماعي في المدارس. ونتيجة لذلك، شرعت وزارة التعليم في مبادرات تعليمية متنوعة يمكن تصنيفها إلى ستة أصناف واسعة وهي برامج شبكة الأمان/الدعم لصالح الطلاب، وتطوير قدرة الموارد البشرية، وبناء المؤسسات وصيانتها، وآليات مراقبة الجودة، والتشريعات المتعلقة بالتعليم والتعلم والتثقيف.

٨٠- وتعتبر وزارة التعليم الاحتياجات العاطفية والاجتماعية للطلاب كأمور مهمة. وكنتيجة لذلك، استحدثت الوزارة العديد من شبكات الأمان تستهدف الأسر المحرومة حتى يصل جميع الطلاب إلى تعليم متوازن على قدم المساواة. وتشمل هذه الشبكات خطة الكتاب المدرسي ومنح الانتقال المدرسي ودفع مصاريف النقل واستحداث خدمات لحافلات الطلاب داخل العديد من البلديات ومنح للتسجيل في المدارس وبدل الزي الموحد وأشكال أخرى من المساعدة التي يقدمها الصندوق الاستئماني للتعليم.

٨١- ومع استحداث الكلية الحكومية لدومينيكا في عام ٢٠٠٤، زاد عدد مواطني دومينيكا الذين يستفيدون من التعليم العالي بأربعة أضعاف. وإلى جانب ذلك، كان هناك ارتفاع كبير في عدد المنح الدراسية التي تقدمها حكومة دومينيكا من أجل متابعة التعليم العالي في الخارج.

٨٢- ويشكل إنشاء مجلس الاعتماد الوطني آلية رسمية استُحدثت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ لضمان مراقبة الجودة داخل النظام التعليمي. وأحد عناصر آلية مراقبة الجودة هذه هي إعطاء طابع مؤسسي لعملية خاصة بالاستعراض المدرسي. وقد صُممت الاستعراضات المدرسية، التي بدأت في عام ٢٠٠٤، من أجل مساعدة المدارس في تعزيز فعاليتها.

٨٣- وعلى مستوى رعاية الطفولة المبكرة، هناك تركيز مستمر على تفتيش مؤسسات الطفولة المبكرة وتسجيلها والترخيص لها ورصدها وتحسين مستواها على الصعيد الوطني. ويضمن تفتيش هذه المؤسسات التعليمية والترخيص لها ورصدها إتاحة رعاية جيدة في مجال الطفولة المبكرة لجميع التلاميذ. وحتى الآن، أُصدرت تراخيص لمدة ثلاثة سنوات لثمان وسبعين مؤسسة للطفولة المبكرة وجرى تحديث المؤسسات التي تحتاج إلى تحسينات بأموال مقدمة من اليونيسيف. كما ينصب التركيز في هذا العام الأكاديمي على تدريب مدرسي المرحلة السابقة لدخول المدرسة. وفضلاً عن ذلك، تعهدت الحكومة مؤخراً في إطار الميزانية الوطنية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ بتخصيص مساهمات مالية لمراكز رعاية الطفولة المبكرة.

خامساً – تطلعات الدولة

ألف – بناء القدرات

٨٤- لتعزيز فهم وتقدير أوسع لحقوق الإنسان وتطبيقها، لا بد من أن تكون مواصلة التثقيف بشأن حقوق الإنسان هدفاً وطنياً في المجالات العامة والخاصة والتابعة للمجتمع المدني. وقد حددت الحكومة الحاجة إلى المزيد من بناء القدرات لضمان تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان في جميع عمليات اتخاذ القرارات والتخطيط في القطاعات الثلاثة: القطاعين العام والخاص وقطاع المجتمع المدني من أجل تعزيز أكبر للقدرة على تلبية احتياجات ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

باء – المساعدة التقنية

٨٥- تعاني دومينيكا، شأنها شأن الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى، من قلة الموظفين المدربين لرصد جانب الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان وجمع وتحليل البيانات ذات الصلة وإصدار التقارير المطلوبة. وتحتاج دومينيكا إلى المساعدة التقنية في عدة مجالات بما فيها التثقيف بشأن حقوق الإنسان ورصد حقوق الإنسان وتقديم تقارير بشأن هذه الحقوق إلى الهيئات الدولية. وتتعهد الحكومة بإعداد حملة مستدامة وفعالة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، يمكن تحقيقها فقط من خلال برنامج للمساعدة التقنية من آلية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ومن الالتزامات الثنائية.

٨٦- وتلتمس دومينيكا المساعدة في إعداد تقاريرها الوطنية التي ستقدمها إلى مختلف هيئات المعاهدات. وتواجه بسبب قدرتها المحدودة في هذا المجال صعوبة كبيرة في إعداد وتقديم التقارير في الوقت المناسب بشأن ما تبذله من جهود للوفاء بالتزاماتها بموجب مختلف معاهدات حقوق الإنسان التي صدقت عليها.

٨٧- وقررت الحكومة أن وضع آلية أفضل بغية تحسين رصد أثر التدابير المعمول بها من أجل تعزيز وحماية الحقوق والحريات الأساسية هو هدف منشود. وتود دومينيكا أن تتلقى المساعدة في تنفيذ نظام مناسب وقابل للإدارة خاص بجمع البيانات.